



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مدى التزام البنوك الفلسطينية في معايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

إعداد

خلود عمر أمين البدارنة

إشراف

د. سامح عطعوط

د. محمد شراقة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات
العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

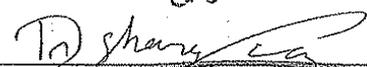
2022م

مدى التزام البنوك الفلسطينية في معايير الحوكمة الصادرة عن
سلطة النقد الفلسطينية

إعداد

خلود عمر امين البدارنه

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/02/09م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

التوقيع

د. سامح العطعوط
المشرف الرئيسي
د. محمد شراقة
المشرف الثاني
د. عبد الفتاح السرطاوي
المتحن الخارجي
أ.د. عبد الناصر نور
المتحن الداخلي

الإهداء

الى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي ، الى من لهما الفضل في تربيّتي وتعليمي ،

الى من شرّفني بحمل اسمه ، والدي رحمه الله تعالى

من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه...

الى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي

أمي ثم أمي أمي من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الالق والتفوق ...

الى السند والعضد والساعد إخواني وأخواتي

الى كل من علمني حرفا واخص الذكر اخواتي سوسن وميس كانوا لي خير عون منذ الصغر ، كانوا

منبع الإصرار وان لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الايمان والتخطيط

أزف لكم الإهداء حبا ورفعةً وتواضعاً

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف واحد في حياتي الدراسية .

الشكر والتقدير

قال تعالى (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) {لقمان 12}

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم : من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عزوجل

احمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السموات والأرض على ما اكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي ارجو ان تتال رضاه .

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور الفاضل المشرف الرئيسي : سامح عطوط والدكتور الفاضل المشرف : محمد شراقة.حفظهما الله واطال في أعمارهم لتفضلهم الكريم واشرافهم على هذه الدراسة وتكرمهم بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة على أكمل وجه.

والممتحنين الدكتور الفاضل : عبد الناصر نور .والدكتور الفاضل: عبد الفتاح السرطاوي . حفظهما الله ورعاهم لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة وتسخيرهم وقتنا لقراءتها وتقييمها.

أزادكم الله من فضله جميعاً .

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

مدى التزام البنوك الفلسطينية في معايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: خلود عمر ابن بارينه

التوقيع: خلود بن بارينه

التاريخ: ٢٠٢٢ / ٢ / ٩

فهرس المحتويات

ج	الاهداء	1
د	الشكر والتقدير	1
هـ	الإقرار	1
ح	فهرس الجداول	1
ي	فهرس الملاحق	1
ك	الملخص	1
1	الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	1
1	مقدمة الدراسة	1
2	مشكلة الدراسة	2
3	أهداف الدراسة	3
3	أهمية الدراسة	3
3	فرضيات الدراسة	3
4	مصطلحات الدراسة	4
6	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة	6
6	الاطار النظري	6
6	المبحث الاول: حوكمة الشركات	6
6	المطلب الأول: تعريف الحوكمة	6
7	المطلب الثاني: معايير الحوكمة	7
8	المبحث الثاني: حوكمة البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	8
8	المطلب الاول: حوكمة البنوك	8
9	المطلب الثاني: سلطة النقد الفلسطينية	9
10	الدراسات السابقة	10
14	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	14
15	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	15

15	منهجية الدراسة
15	مجتمع الدراسة وعينتها
18	أداة الدراسة
19	كيفية إعداد وتطوير الأداة
19	صدق الأداة
21	ثبات الأداة
21	إجراءات الدراسة
22	متغيرات الدراسة
23	المعالجة الإحصائية
23	مفتاح تصحيح الأداة
24	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
24	نتائج الدراسة
24	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
30	النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة
35	الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها
35	مناقشة نتائج أسئلة الدراسة
43	مناقشة فرضيات الدراسة
46	التوصيات
47	المراجع العلمية
51	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1) الموظفين العاملين في البنوك الفلسطينية 15
- جدول (2) خصائص العينة الديموغرافية 17
- جدول (3) الصدق الداخلي لفقرات الأداة 20
- جدول (4) معلمات الثبات لمحاور الدراسة والدرجة الكلية 21
- جدول (5) إجابات أفراد عينة الدراسة 23
- جدول (6) مفتاح المتوسطات الحسابية لسلم الإجابة 24
- جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في معيار الإفصاح 25
- جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار المساءلة 26
- جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار المسؤولية 27
- جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار الشفافية 28
- جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار العدل والمساواة 51
- جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار إدارة الأزمات 52
- جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في معايير الحوكمة 52
- جدول (14) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح 53
- جدول (15) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة 53
- جدول (16) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية 54

جدول (17) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية.....	54
جدول (18) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية.....	54
جدول (19) نتائج اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة إدارة الأزمات.....	55

فهرس الملاحق

51.....	ملحق (أ) الجداول.....
56.....	ملحق (ب) التحليل الإحصائي.....
70.....	ملحق (ج) الاستبانة.....
75.....	ملحق (د) أسماء المقياسمين.....

مدى التزام البنوك الفلسطينية في معايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

إعداد

خلود عمر أمين البدارنة

إشراف

د. سامح عطوط

د. محمد شراقة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تشخيص معرفة مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، وكانت المتغيرات الخاصة بالحوكمة في هذه الدراسة هي كل من (المساءلة، المسؤولية، الإفصاح، الشفافية، العدالة والمساواة، ادارة الازمات)، واستخدمت الباحثة في هذا الامر المنهج الوصفي منهجاً للدراسة، وذلك لملاءمة طبيعة الدراسة، وقامت الباحثة باعداد استبانة وتوزيع (400) نسخة منها على العاملين في البنوك الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية وهي كل من (نابلس، سلفيت، طوباس، جنين، قلقيلية، طولكرم)، وبعد جمع الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي والتي بلغ عددها (387)، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وتوصلت الباحثة الى ان البنوك الفلسطينية في شمال الضفة الغربية تطبق قواعد الممارسة المثلى للحوكمة بشكل كبير وتم تفسير هذه النتائج في الفصل الخامس، ووضعت الباحثة عدة توصيات اهمها الدعوة للعمل على إلزام البنوك بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول آلية تطبيق الحوكمة في المصرف، وتقديم الدعم والمساندة للبنوك الفلسطينية لرفع مستوى ممارسة الحوكمة والانتقال من الوفاء بالمتطلبات الإلزامية للحوكمة إلى تطبيق الإرشادات الإضافية التي تم اعتمادها من سلطة النقد الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: معايير الحوكمة؛ البنوك الفلسطينية؛ سلطة النقد الفلسطينية.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تعتبر البنوك أحد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا الحاضر، لما لهذه المؤسسات المالية من دور حساس في تدوير عجلة الاقتصاد والمساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، وهذا يؤثر إلى الأهمية الخاصة لممارسة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في هذه البنوك، حيث تعتبر الحوكمة كمفهوم وإطار متكامل لمنظومة رقابية إشرافية بالدرجة الأساس وبمناخ صمام أمان للاقتصاديات والشركات، أهتم بها المختصون في شؤون إدارة الشركات وتقييم أدائها منذ زمن طويل، إلا أن حوكمة الشركات برزت بقوة وظهرت لتصدر رأس الأحداث وقائمة الاهتمامات الدولية والإقليمية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، نتيجة للعديد من الظروف والأحداث الاقتصادية الغير مستقرة التي أعقبها ظهور أزمات واضطرابات مالية كشفت عن حالات فساد إداري ومالي ومحاسبي، ونتج عنها سلسلة انهيارات غير متوقعة، اجتاحت كبريات الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منبع الأزمة، وصدرت لتتطال أسواق المال والشركات والبنوك في مختلف دول العالم وأوروبا على وجه التحديد.

إن الإفصاح المحاسبي والمراجعة والمساءلة والشفافية من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات ولا يمكن للمحاسب من تحقيق ذلك إلا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية التي تم إصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعمل في الوقت الحالي على حث أغلبية الدول والهيئات بتبني هذه المعايير لأهميتها البالغة وكونها الأساس في التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات.

إن مجلس إدارة أي بنك يلعب دوراً هاماً ومحورياً في تحديد الأهداف العامة للبنك ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تحكم العمل بداخله وبالتالي فإن الأداء المالي والاقتصادي للبنك

يتوقف بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، لذا فانه على البنوك تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة البنوك بطريقة تعتمد على الإفصاح والشفافية والمحاسبة والمسئولية من خلال المصادقية والموثوقية في معالجة المعلومات المحاسبية المالية وتحسين جودة التقارير المالية وفق المعايير الدولية وهو ما يسمح بتفعيل آليات الرقابة في البنوك وتحسين أدائها، وعليه سوف تقوم الباحثة بالتركيز على مدى التزام البنوك الفلسطينية بقواعد الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .

مشكلة الدراسة

ركزت غالبية الدراسات على وصف آليات الحوكمة كتشخيص ما يجب أن يكون عليه نظام الحوكمة للوحدات الاقتصادية المساهمة بصفة عامة والقليل من هذه الدراسات تناولت أثر آليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الخاصة بالبنوك ، بالتالي هنالك آليات أخرى تحتاج إلى التقييم في البيئة الفلسطينية المصرفية مثل هيكل الملكية وتشكيل مجلس الإدارة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للمساهمة في زيادة تفهم الحوكمة في المجال المصرفي بشكل أكثر و المساهمة في تضيق الفجوة في أدبيات البحث المحاسبي على حد علم الباحثة فتمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: مدى التزام البنوك الفلسطينية بقواعد الممارسات الفضلى لحوكمة البنوك الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية؟

وينفرع عنه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الافصاح؟
2. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية؟
3. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة؟
4. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية؟
5. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة العدالة والمساواة؟

6. ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة ادارة الازمات؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقواعد الممارسات الفضلى لحوكمة البنوك

الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية؟

ويتفرع عنه الاهداف الفرعية التالية:

1. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الافصاح ؟
2. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية؟
3. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة ؟
4. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية ؟
5. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة العدالة والمساواة ؟
6. معرفة ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة ادارة الازمات ؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصرا، حيث تساهم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأوراق المالية ورفع مستوى الشفافية في الشركات، وكذا تقليل المخاطر وبناء الثقة مع المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا تلتزم البنوك بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، ويتفرع عنها

الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا تلتزم البنوك بقاعدة الإفصاح .
2. لا تلتزم البنوك بقاعدة المساءلة.
3. لا تلتزم البنوك بقاعدة المسؤولية.
4. لا تلتزم البنوك بقاعدة الشفافية.
5. لا تلتزم البنوك بقاعدة العدل والمساواة.
6. لا تلتزم البنوك بقاعدة إدارة الأزمات.

مصطلحات الدراسة

الحوكمة: ويقصد الباحث بها الأساليب الإدارية الحديثة المتمثلة بالقواعد التالية (الشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة، إدارة الأزمات، الإفصاح، المسؤولية)

الإفصاح: هو عرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. (الحافي، 2015)

الشفافية: قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها وعدم حجبها وهي حق من حقوق الشركاء في الشركة. (الخرابشة، 2013)

المساءلة: وتعني واجب تحمل مسؤولية تنفيذ ما تم التعهد به، وتوصف كثيراً بأنها علاقة تقديم تفسير بين الأشخاص ، مثلاً "أ"مسؤول أمام "ب" و "أ"ملزم بإبلاغ "ب" عن الأفعال والقرارات (الماضية أو المستقبلية) وتعليلها وتحمل العواقب في حالة سوء الإدارة المحتملة" ولا يمكن ان توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة. (قباجة والشقاقي،

(2008)

المسؤولية: وتعرف انها المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعنى ان الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف. (خضرة، 2013)

العدالة والمساواة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة. (الخرابشة, 2013)

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاطار النظري

المبحث الاول: حوكمة الشركات

ستقوم الباحثة بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، في المطلب الأول سأتناول كل من تعريف الحوكمة حسب ما عرفتها عدة مصادر رسمية، وأهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات التي تطبقها، وفي المطلب الثاني سأتناول كل من معايير الحوكمة التي تطرق إليها في هذه الرسالة، بالإضافة للحديث عن أهم معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

قد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) الحوكمة بانها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (دراوشة، 2014)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) بانها: " نظم يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرية، وغيرهم من ذوي المصالح، وبهذا الإجراء، فان حوكمة الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء، يجب ان توفر الحوكمة الجيدة للشركات حوافز لمجلس الإدارة وللإدارة من أجل السعي لتحقيق أهداف الشركة ومساهمتها، كما يجب ان تشمل الحوكمة الرقابة الفعالة". (خضرة، 2013)

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسؤول والمسؤولية، ان الحوكمة في مضمونها هي الإدارة الرشيدة، أو ترشيد الإدارة بما يتطلب مراجعة كل ما هو مستقر في أسس وقواعد وأساليب التنظيم والإدارة. (بركة، كامل يوسف، 2012)

وتُعرف كذلك بأنها مجموعة القواعد والاجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة، والادارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الاخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة. حيث تهتم حوكمة الشركات، بشكل رئيسي، بالاسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قرارات مجلس الادارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصالحة المساهمين وأصحاب المصالح الاخرين. (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009)

المطلب الثاني: معايير الحوكمة

سيتم هنا أخذ القواعد التي تم تطبيقها في هذه الدراسة، وهذه القواعد هي:

1. المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولى المنصب، إيمان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين (خضرة، 2013)

وتعني أيضاً واجب تحمل مسؤولية تنفيذ ما تم التعهد به، وتوصف كثيراً بأنها علاقة تقديم تفسير بين الأشخاص، مثلاً (أ) مسؤول أمام (ب) و (أ) ملزم بإبلاغ (ب) عن الأفعال والقرارات (الماضية أو المستقبلية) وتعليلها وتحمل العواقب في حالة سوء الإدارة المحتملة" ولا يمكن ان توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة. (قباجة، 2008)

2. المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعنى ان الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف (خضرة، 2013)
3. الافصاح: عرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الارباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. (الجيغان، رسالة ماجستير 2004)
4. الشفافية: قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها وعدم حجبها وهي حق من حقوق الشركاء في الشركة. (الخرابشة 2013)
5. العدالة والمساواة: المقصود هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء فعلى سبيل المثال، فان مالك السهم الواحد يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الادارة، وحصصة من توزيع الارباح. (سليمان، 2008)
6. إدارة الازمات أو المخاطر: القدرة على إدارة الحدث قبل وبعد حدوث الأزمة والاستعداد لما قد لا يحدث والتعامل مع ما حدث، قد تظهر الأزمة كنتيجة لغياب السياسة أو الخطط أو عدم الرشد في اتخاذ القرارات أو لأسباب أخرى عديدة قد تخرج عن سيطرة الإدارة، ويجب ان يتوافر في كل شركة دائرة لإدارة المخاطر قبل وأثناء وبعد حدوثها وتسمى بمسميات عدة مثل دائرة المخاطر والازمات، مركز ادارة المخاطر. (الخرابشة، 2013)

المبحث الثاني: حوكمة البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

المطلب الاول: حوكمة البنوك

تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بمفهوم حوكمة البنوك على إثر الازمات المالية المتكررة والتي أدت على إفلاس العديد من المؤسسات، بسبب انتشار الفساد المالي والاداري بسبب عدم تطبيق القواعد

المالية والادارية و نقص الافصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات و المعلومات الحقيقية التي تعبر عن
الايوضاع المالية، مما أدى إلى فقدان المعلومات الضرورية لاهم عناصر تميزها و جودتها و ثقة
الزبائن والمستثمرين بها. لذلك أصبحت حوكمة الشركات العلاج المضاد للفساد، و هي تعتبر أداة فعالة
للتأكد من موضوعية التقارير المالية، و هذا من خلال الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة.

المطلب الثاني: سلطة النقد الفلسطينية

اولاً: نبذة عن سلطة النقد الفلسطينية (www.pma.ps)

سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية
لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الاساسي المحافظة على
الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال:

1. التنظيم الفعال والشفاف والاشراف على البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة والصرافين
العاملين في فلسطين.

2. الاشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.

3. رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (3) الصادر عن المجلس
التشريعي الفلسطيني عام(1997)، والذي حدد استقلاليتها بالاضافة إلى قانون البنوك رقم 9 لعام
2010.

ثانياً: اهداف سلطة النقد الفلسطينية: (www.pma.ps)

تهدف سلطة النقد الى توفير بيئة مناسبة لتحقيق إستقرار الاسعار، واستقرار النظام المالي من أجل
المساعدة بدعم الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والعمالة، وذلك من خلال تنظيم السياسة النقدية والائتمانية
والمصرفية والعمل على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للسلطة الوطنية.

ثالثاً: مهام سلطة النقد الفلسطينية (www.pma.ps)

تمارس سلطة النقد عدداً من المهام المناطة بالبنك المركزي، ومن هذه المهام مراقبة البنوك والصرافين ومؤسسات الاقراض، وتنظيم خدمات المدفوعات، وإجراء الأبحاث والإحصاء، والتوعية المالية والمصرفية. وقد استطاعت سلطة النقد تنفيذ هذه المهام بالشكل الأمثل من خلال النتائج المتحققة والمتمثلة بثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني بالرغم من الصعوبات والأزمات المحلية والإقليمية والعالمية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة، سواء في البنوك او الشركات الصناعية، وهنا سيتم ابراز اهم الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة والتي تعتبر قريبة من موضوع البحث ويمكن الاستفادة منها في دراستنا هذه:

دراسة (قبائلي، 2018) بعنوان " دور الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية " حيث جاءت هذه الدراسة لمعالجة مدى تأثير قواعد الحوكمة على الاداء المالي للبنوك التجارية حيث خلصت الدراسة الى أن الحوكمة المصرفية لا تختلف كثيراً عن الحوكمة المؤسسية وذلك لكونها تؤثر هي كذلك على أداء البنوك التجارية فهي النظام الذي يسمح بإدارة شؤون البنوك بما يضمن حقوق ومصالح المساهمين ، كما تم التوصل إلى آليات الحوكمة المصرفية تؤثر بصفة كبيرة على مؤشرات الاداء المالي للبنوك ، حيث توصلت الدراسة الى ان تطبيق آليات الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري سواء البنوك العمومية أو البنوك الخاصة والأجنبية لا زال بعيداً عما هو واقع في الدول الاجنبية والمتطورة، وذلك يستدعي بذل المزيد من الجهد لضمان التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك الجزائرية.

دراسة (ابو عواد و الكبيجي) 2014 بعنوان " اثر الحوكمة المؤسسية في الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية "

حيث هدفت الى دراسة اثر الحوكمة في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية حيث اشارت نتائج الدراسة الى امكانية تكييف نموذج ليونيس الاسيوي للاوراق الائتمانية حيث لوحظ وجود تباين في مستويات الحوكمة اما الدراسة التطبيقية فقد اشارت الى تأثير الحوكمة المؤسسية في ثلاث مؤشرات للاداء المالي وهي نسبة العائد على الاصول , ونسبة العائد على حقوق الملكية , ونسبة الربح لكل سهم عادي , حيث اوصت الدراسة بضرورة تطوير نموذج (CLSA), لقياس الحوكمة المؤسسية في مختلف المستويات في فلسطين.

دراسة (بو قريط, 2015) بعنوان " مدى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية "

حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية, بتطبيق معايير الحوكمة وفق لجنة بازل بواسطة استقصاء اجري في الوكالات المصرفية , حيث انه في ضوء التطورات حيث توصلت الدراسة الى ضرورة تبني أسلوب اداري اكثر فعالية في اطار ما يسمى بالحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي ذلك النظام الذي يتم على أساسه إدارة العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المصرف ؛ اكتسبت الحوكمة في البنوك مكانة بارزة في ضوء أهمية الخدمات المالية التي تقدمها، وتعرضها بشكل كبير للمخاطر، والحاجة إلى حماية مصالح المودعين، إلى جانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف بالمؤسسات المالية الأخرى، فسوء حوكمتها وتعرضها للمخاطر يعني تعثر الاقتصاد ككل، وعدم وجود اختلاف كبير بين حوكمة المؤسسات و حوكمة البنوك إلا في بعض الجوانب، وذلك للخصوصية التي يتصف بها الجهاز المصرفي والمالي

دراسة (الغرايزة, 2009) بعنوان " مدى تطبيق البنوك الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين"

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق البنوك الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية انسجاما مع ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة البنوك، وخلصت الى مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، وإن اختلفت في أولوية الالتزام للمبند المدرجة ضمن كل محور من محاور القواعد، وهذا أمر طبيعي، فهناك متطلبات إلزامية وأخرى إرشادات إضافية للحوكمة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات .

حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها الإسراع في إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة ونشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها .

دراسة كل من: **Christelle and Harakeh (2021)** بعنوان: **"Excessive managerial entrenchment, corporate governance, and firm performance"**

حيث تبحث هذه الدراسة في التأثير التفاضلي للترسيخ الإداري المفرط الإيجابي والسلبي على حساسية أداء دوران الرئيس التنفيذي ، وتحويزات الرئيس التنفيذي ، وأداء الشركة، وتشير النتائج إلى أن الزيادة في تواجد الرئيس التنفيذي تقلل من احتمالية دوران الرئيس التنفيذي بسبب الأداء الضعيف، وارتباطاً إيجابياً بين الترسيخ المفرط ومكافآت الرؤساء التنفيذيين حيث يكتسب المديرون المزيد من القوة والسلطة ، من ناحية أخرى ، هناك علاقة عكسية بين ترسيخ الرئيس التنفيذي الزائد وأداء الشركة وقيمة الشركة.

لذلك اقترح الباحث ان الترسيخ الإداري المفرط له تأثير عكسي على مراقبة مجلس الإدارة ورفاهية المساهمين.

دراسة (2019) Ravivathani بعنوان: " the impact of the corporate governance on firm performance"

تناولت هذه الدراسة تأثير حوكمة الشركات على أداء المؤسسات المالية المدرجة في سيرلانكا وتوصي بممارسات حوكمة الشركات المناسبة لتحسين أداء المؤسسات المالية المدرجة , لتحقيق هذه الاهداف لقد استخدم الباحث العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول كمتغيرات رئيسية لتحديد أداء الشركة ومن ناحية اخرى تستخدم لجنة المراجعة الخاصة بالشركة كمتغيرات لقياس حوكمة الشركة إن متغيرات حوكمة الشركات بشكل كبير ، وتأثيرها على أداء الشركة و مجلس الإدارة و لجنة التدقيق لها تأثير إيجابي على أداء الشركة. ومع ذلك، تكرر الاجتماع له تأثير سلبي على أداء الشركة .

دراسة كل من (2018) pekha and Husam بعنوان: "the relationship between corporate governance and firm performance"

تبحث هذه الدراسة في تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (CG) على أداء الشركات (FP) في دول مجلس التعاون الخليجي , تظهر النتائج أن متغيرات الحوكمة مثل المساهمات الحكومية ونوع التدقيق وحجم مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر بشكل كبير على السياسات المالية في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. تؤدي هذه النتائج إلى ظهور بعض الآثار التنظيمية والإدارية ، والتي تتطلب جميعها بذل المزيد من الجهود المتضافرة في التنفيذ الاستراتيجي لحلول الحوكمة الرشيدة من أجل إثبات الأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل.

ودراسة (2017) Rathish بعنوان: "Corporate governance and firm performance in Malaysia"

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير القانون الماليزي على حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في ماليزيا.

حيث تشير نظرية الوكالة ونظريات الاعتماد على الموارد إلى أن الشركات ذات الإدارة القوية للشركات تتفوق على الشركات ذات الإدارة الضعيفة , حيث اظهرت النتائج التي توصل اليها المؤلفون الى ان اداء الشركة مرتبط بشكل ايجابي بحوكمة الشركات التي يتم قياسها بواسطة مؤشر حوكمة الشركات المالي .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بدايةً بكونها الاحدث بين الدراسات السابقة, فدراسة العزايزة (2009) ودراسة الداعور (2013), حيث تتميز ايضا عن دراسة الداعور مثلا وباقي الدراسات انها تعتبر دراسات قديمة نوعا ما في هذا المجال, فمثلا بنك الصفا لم يكن موجودا قبل عام 2016, كما ان معظم الدراسات السابقة بحثت في اثر تطبيق معايير الحوكمة على الاداء المالي مثلا او الربحية او غيرها من المؤشرات سواء للبنوك او غيرها من الشركات, ولكن هذه الدراسة تعنى فقط بدراسة مدى تطبيق البنوك الفلسطينية لهذه القواعد الفضلى لممارسة حوكمة البنوك, لاهمية هذا الموضوع وخصوصا في ظل تزامن هذه الدراسة مع جائحة كورونا, حيث سنرى اذا ما كانت النتائج التي سيتم التوصل اليها تتفق ام تختلف مع الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة (الاستبانة)، وخطوات التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي منهجاً للدراسة، وذلك لملاءمة طبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

هو مجموعة العناصر والأفراد الذين ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة أو مجموعة المشاهدات التي يتم جمعها عن ذلك العنصر (أبو صالح وأحمد، 2007)، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك الفلسطينية (وهي 13 مصرف، منها 7 محلية و6 وافدة) في محافظات الشمال في الضفة الغربية والعينة هي جميع العاملين في هذه البنوك وقد وزعت على النحو التالي: تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في البنوك الفلسطينية كما يلي:

جدول (1)

الموظفين العاملين في البنوك الفلسطينية

الرقم	اسم المحافظة	العدد
1	جنين	100
2	نابلس	100
3	طوباس	50
4	طولكرم	50
5	قلقيلية	45
6	سلفيت	42
	المجموع	387

وجميعها تقع ضمن دائرة البحث وهي الضفة الغربية.

- التعرف على أفراد عينة الدراسة وهم من الموظفين في البنوك الفلسطينية في المحافظات المذكورة أعلاه.
- تم الحصول على آلية التواصل مع هؤلاء الأشخاص.
- تم الاتصال مع أفراد عينة الدراسة وإعلامهم بفكرة الدراسة وهدفها وأخذ موافقتهم على المشاركة.
- تم توزيع الاستمارة المصممة لغرض البحث على جميع الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (400) موظف.
- بعد جمع الاستمارات من (400) استمارة من مختلف البنوك في المحافظات.
- تم استبعاد ما مقداره (13) استمارة غير صالحة للتحليل الإحصائي.
- العينة بصورتها النهائية قد بلغت (387) موظف.

جدول (2)

خصائص العينة الديموغرافية

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
الجنس		
%58.4	226	ذكر
%41.6	161	انثى
المؤهل العلمي		
%28.2	109	بكالوريوس
%53.2	206	ماجستير
%18.6	72	دكتوراه
عدد سنوات الخدمة في العمل المصرفي		
%26.4	102	أقل من 5 سنوات
%56.3	218	5-10 سنوات
%17.3	67	أكثر من 10 سنوات
العمر		
%30.0	116	أقل من 25 سنة
%43.4	168	من 25-36 سنة
%26.6	103	من 36-45 سنة
التخصص الأكاديمي		
%18.6	72	إدارة أعمال
%15.5	60	اقتصاد
%12.4	48	علوم مالية ومصرفية
%30.2	117	محاسبة
%23.3	90	أخرى
عدد الدورات التدريبية		
%22.5	87	أقل من 5 دورات
%25.6	99	5-10 دورات
%51.9	201	أكثر من 10 دورات
%100	387	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن ما نسبته %58.4 كانوا من الذكور، وما نسبته %41.6 كانوا من

الإناث، كما يتضح من خلال الجدول السابق أن ما نسبته %28.2 كانوا من حملة البكالوريوس،

و53.2% كانوا من حملة الماجستير، وما نسبته 18.6% كانوا دكتوراه، كما واتضح أن سنوات الخبرة لدى الموظفين في جميع المحافظات متنوعة فقد تبين أن ما نسبته 26.4% كانت سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، وما نسبته 56.3% كانت من 5-10 سنوات، وما نسبته 17.3% قد كانت أكثر من 10 سنوات، أما العمر فقد توزع على النحو التالي: 30% كانت أعمارهم أقل من 25 سنة، وما نسبته 43.4% كانت من 25-36 سنة، و26.2% كانت 36-45 سنة.

كما تبين من خلال الجدول السابق أن ما نسبته 18.6% كان تخصصهم إدارة أعمال، و15.5% كان اقتصاد، وبما نسبته 12.4% علوم مالية ومصرفية، و30.2% محاسبة وهي النسبة الأكبر من بين التخصصات، كما تبين أن ما نسبته 23.3% كانوا تخصصات أخرى.

أما بالنسبة لعدد الدورات التدريبية فقد تبين أن ما نسبته 22.5% كانت أقل من 5 دورات وما نسبته 25.6% كانت من 5-10 دورات، وما نسبته 51.9% كانت أكثر من 10 دورات.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الدراسة وهي الاستبانة والتي تقيس مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ، حيث تم تقسيم الاستبانة على النحو التالي:

القسم الأول : يحتوي على عنوان الدراسة و فقرات إرشادية للمستجيبين

القسم الثاني : يحتوي على البيانات الشخصية للمستجيبين شملت عدد من المتغيرات قسمت إلى عدة تصنيفات وهي (الجنس، والمؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة في العمل المصرفي، العمر، التخصص الأكاديمي، عدد الدورات التدريبية).

القسم الثالث ويحتوي على مجالات الدراسة وقد كانت مقسمة على النحو التالي:

- المجال الأول: معيار الإفصاح ويضم (6) فقرات

- المجال الثاني: معيار المساءلة ويضم (5) فقرات
- المجال الثالث: معيار المسؤولية ويضم (5) فقرات
- المجال الرابع: معيار الشفافية ويضم (5) فقرات
- المجال الخامس: معيار العدل والمساواة ويضم (4) فقرات
- المجال السادس: معيار إدارة الأزمات ويضم (5) فقرات

كيفية إعداد وتطوير الأداة

1. الاطلاع على عدد من الاستبيانات في هذا المجال .
2. استشارة أصحاب الخبرة (مذكورين في الملاحق) و الاختصاص من المشرفين في مجال إعداد وتطوير الاستبيانات كأداة بحثية.

صدق الأداة

تم التأكد من مؤشرات الصدق للاستمرار بالطريقتين التاليتين:

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض المقياس بصورته الأولية على (3) من أعضاء هيئة التدريس في جامعات مختلفة، وطلب منهم إبداء الرأي بوضوح الصياغة، وانتماء الفقرات للأداة، ومناسبتها للبيئة الفلسطينية، وإبداء أي ملاحظات تتعلق بالحذف أو الإضافة، وتم اعتماد إجماع (3) محكمين للحكم على صلاحية الفقرات.

ثانياً: الصدق الداخلي

يعرف الصدق بأنه الدرجة التي يقيس بها اختبار الدراسة التي وضع لقياسها، ولتحديد صدق الأداة الظاهري تم عرضها على المشرف الأكاديمي حيث أفاد بضرورة إجراء بعض التعديلات عليها لتكون صالحة لأغراض جمع البيانات من أفراد العينة حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (30) فقرة.

جدول (3)

الصدق الداخلي لفقرات الأداة

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
الإفصاح		
1	.553	0.00
2	.626	0.00
3	.639	0.00
4	.742	0.00
5	.688	0.00
6	.542	0.00
المساعدة		
1	.539	0.07
2	.608	0.05
3	.829	0.00
4	.736	0.00
5	.716	0.00
المسؤولية		
1	.710	0.00
2	.634	0.00
3	.810	0.00
4	.698	0.00
5	.637	0.00
الشفافية		
1	.658	0.00
2	.733	0.00
3	.743	0.07
4	.387	0.00
5	.645	0.00
العدل والمساواة		
1	.652	0.00
2	.749	0.00
3	.844	0.07
4	.720	0.00
إدارة الأزمات		
1	.675	0.00
2	.683	0.00
3	.789	0.07
4	.635	0.00
5	.655	0.00

توضح الجداول السابقة الاستدلال على وجود ارتباط واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون وكان ذلك مؤشراً لوجود صدق اتساق داخلي بين فقرات مجالات الدراسة مع درجاتها الكلية، حيث أن جميع معاملات الارتباط عالية ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)

ثبات الأداة

ولاستخراج معامل ثبات الأداة التي استخدمتها الدراسة تم حساب معامل الثبات باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات الأداة عليه (0.89) وهو معامل ثبات جيد جداً لإجراء هذه الدراسة واعتماد هذه الأداة كأداة مناسبة لهذه الدراسة. كما حصلت مجالات الدراسة على معامل ثبات مختلفة.

جدول (4)

معلومات الثبات لمحاور الدراسة والدرجة الكلية

معامل الثبات	عدد الفقرات	أسماء المجالات
0.723	5	معيار الإفصاح
0.726	5	معيار المساءلة
0.738	5	معيار المسؤولية
0.725	5	معيار الشفافية
0.73	4	معيار العدل والمساواة
0.721	5	معيار إدارة الأزمات
0.89	29	الدرجة الكلية لمعامل الثبات

إجراءات الدراسة

1. تحديد العنوان بدقة
2. تحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من العاملين في البنوك الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية

3. توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة واسترجاعها .

4. تم فحص الاستبيانات و فرزها للتأكد من صحة عدد الاستبيانات ،وتم تم تفرغ المعلومات في الجداول إحصائية خاصة من أجل معالجتها إحصائياً.

متغيرات الدراسة

لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي :

أولاً: متغيرات ديموغرافية

- الجنس ولها مستويان (ذكر، انثى)
- المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)
- عدد سنوات الخدمة في العمل المصرفي وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، 5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)
- العمر وله ثلاثة مستويات (أقل من 25 سنة، من 25-36 سنة، 36-45 سنة)
- التخصص الأكاديمي وله خمسة مستويات (إدارة أعمال، اقتصاد، علوم مالية ومصرفية، محاسبة، أخرى)
- عدد الدورات التدريبية وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 دورات، من 5-10 دورات، أكثر من 10 دورات)

ثانياً: متغيرات التابعة

- تشمل الدراسة على متغيرات تابعة وهي: (الإفصاح، الشفافية، المساءلة، المسؤولية، العداولة والمساواة، ادارة الازمات)

المعالجة الإحصائية

لابد معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب والتي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة باستخدام برنامج (spss) وذلك باستخدام ما يلي:

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الإستبانة
- اختبار (One Sample t-test) للعينة الواحدة
- اختبار كرونباخ ألف لفحص ثبات أداة الدراسة

مفتاح تصحيح الأداة

تدرجت الإجابة على كل فقرة من فقرات الأداة على سلم إجابات خماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة) وذلك حسب انطباق محتوى الفقرة على المستجيب، ويمكن تحويل سلم الإجابات إلى درجات بحيث تأخذ الإجابة أعارض بشدة (درجة واحدة)، أعارض (درجتان)، محايد (ثلاث درجات)، أوافق (أربع درجات)، أوافق بشدة (خمس درجات)،

تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة على نحو التالي:

جدول (5)

إجابات أفراد عينة الدراسة

درجات الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ، وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفحص فرضياتها، وتم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة على نحو التالي:

جدول (6)

مفتاح المتوسطات الحسابية لسلم الإجابة

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
أعارض بشدة	1.0-1.80
أعارض	1.81-2.60
محايد	2.61-3.40
أوافق	3.41-4.20
أوافق بشدة	4.21-5.0

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: (ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية؟)

وللإجابة عن السؤال السابق، فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على جميع المجالات وعلى المجال الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

1. معيار الإفصاح

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في معيار الإفصاح

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة الإجابة
1.	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	4.2972	.77997	86%	أوافق بشدة
2.	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	4.2429	.77721	85%	أوافق بشدة
3.	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	4.0517	.83164	81%	أوافق
4.	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	4.0181	.92023	80%	أوافق
5.	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.	4.0103	.89899	80%	أوافق
	معيار الإفصاح	4.1322	.53055	83%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور معيار الإفصاح وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق، وبمتوسط حسابي قدره (4.13)، وهذا مقياس جيد، حيث تعتبر سياسة الإفصاح من أهم السياسات التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار النظام المحاسبي في البنوك، لأن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات كثيرة لتحقيق أهدافهم المختلفة من هذه القوائم المالية " مما يساعد كلا من المساهمين والمودعين في اتخاذ قرارات مناسبة بشأن أموالهم (معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، وعليه يتم الإفصاح عن المعلومات الضرورية في القوائم المالية المنشورة وهذا يكون في صالح

أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشكل سليم" (معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين

2. معيار المساءلة

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار المساءلة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة الإجابة
1.	1	4.1783	.78307	84%	أوافق
2.	5	4.1163	.90732	82%	أوافق
3.	2	4.0956	.80068	82%	أوافق
4.	4	4.0930	.91143	82%	أوافق
5.	3	3.9922	.91189	80%	أوافق
		4.0951	.59710	82%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار المساءلة وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق، وبمتوسط حسابي قدره (4.09)، وهذا مؤشر جيد حيث تراعي البنوك الفلسطينية الالتزام بقواعد الحوكمة المذكورة في مدونة قواعد حوكمة البنوك في فلسطين، إذ تسعى هذه البنوك بشكل دائم لمراعاة العدالة والنزاهة والشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية بشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضعية المصرف ومستوى أدائه، إضافة إلى مراعاة المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس

الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراعاة الفصل بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات لكافة الموظفين في المصرف.

3. معيار المسؤولية

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار المسؤولية

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة
1.	يمتلك المصرف آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها	4.2119	.82170	84%	أوافق بشدة
2.	تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة المرعية إلى حد كبير بقاعدة حوكمة البنوك وقواعدها.	4.1860	.74215	84%	أوافق
3.	التزام البنوك بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية و الإشرافية تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن	4.1370	.82031	83%	أوافق
4.	تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية.	4.1111	.87009	82%	أوافق
5.	لدي البنوك آليات أو قوانين تسمح بمعاقبة أعضاء مجلس الإدارة العليا إذا ثبت خطأهم في العمل	4.0827	.83224	82%	أوافق
	معيار المسؤولية	4.1457	.57175	83%	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار المسؤولية وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق ، وبمتوسط حسابي قدره (4.14)، وهذا مؤشر جيد، حيث تمثل المسؤولية إحدى صور الحياة المجتمعية فهي وسيلة للتقدم وأداة ربط بين مؤسسات المجتمع وواجباتها تجاه المجتمع للمشاركة في تعزيز بعض القيم (توزيع الثروة، ومكافحة الفقر، ونشر العدالة الاجتماعية) وقيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية يضمن مساهمة الجميع في المساهمة في سد احتياجات المجتمع الحياتية والمعيشية الضرورية وخلق طاقة تموية ذات طابع

خيري، وأصبحت قيمة الفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله للمسؤولية المجتمعية اتجاه نفسه واتجاه الآخرين، إن البنوك كأحد هذه المؤسسات تسخر مسؤوليتها المجتمعية في عدة مجالات للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع

4. معيار الشفافية

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار الشفافية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة الإجابة	نص الفقرة	الترتيب	الترتيب
4.2636	.75686	85%	أوافق بشدة	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة.	5	1.
4.2067	.78103	84%	أوافق	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة الأطراف ذات العلاقة.	2	2.
4.1680	.85486	83%	أوافق	تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة	4	3.
4.1421	.83818	83%	أوافق	يحرص المصرف على أن تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.	1	4.
4.1214	.88055	82%	أوافق	تقوم الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية	3	5.
4.1798	.56925	84%	أوافق	معيار الشفافية		

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار الشفافية وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق ، وبمتوسط حسابي قدره (4.17)، ويعتبر مؤشر جيد إذ تعتبر الشفافية من المهام الأساسية التي تقع على عاتق إدارة المصرف، وتشكل جزءاً مهماً من مسؤولياتها، وبالتالي عليها أن تكون مسؤولة عن شفافية المعلومات وصحتها وتوافرها في الأوقات المناسبة للمهتمين والمساهمين ، وللجهات التي تعمل في مجال تقييم المعلومات ومخاطرها، وهي أساس الممارسات المثلى في مجال العمل المصرفي.

5. معيار العدل والمساواة

يوضح الجدول (11) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار العدل والمساواة وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق بشدة، وبمتوسط حسابي قدره (4.21)، وهي نتيجة ممتازة حيث إن معايير حوكمة البنوك تتركز بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين التفويض والوكالة في الإدارة، وقد تم مراعاة عدة معايير عند إعداد قواعد حوكمة الشركات، أهمها: العدالة والمساواة في معاملة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.

6. معيار إدارة الأزمات

يوضح الجدول (12) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار إدارة الأزمات وقد تبين أن درجة الاستجابة عليه من قبل أفراد عينة الدراسة قد كانت بدرجة أوافق ، وبمتوسط حسابي قدره (4.16)، وهي نتيجة جيدة حيث إن مواجهة الأزمة تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة، وفي فلسطين تحديداً شهد القطاع المصرفي الفلسطيني عبر السنوات العشر الماضية عدداً من الأزمات التي عصفت ببعض البنوك ، أدت إلى التصفية أو الاندماج القسري مع الآخرين، إلى أن تأثير الأزمة الأخيرة الأزمة المالية العالمية كانت العنف حيث عصفت بكبرى بنوك العالم، وكون البنوك الفلسطينية جزءاً من الاقتصاد الفلسطيني، وكان لا بد أن تقوم البنوك بالالتزام بقاعدة الحوكمة حتى تستطيع إدارة الأزمات بشكل فعال.

يوضح الجدول (13) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير الحوكمة وقد كانت على النحو التالي:

- بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الإفصاح (4.13) وبدرجة استجابة أوافق.
- ولمعيار المساءلة بمتوسط حسابي قدره (4.09) وبدرجة استجابة أوافق.
- أما المسؤولية فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.14) وبدرجة استجابة أوافق.
- ولمعيار الشفافية فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.17) وبدرجة استجابة أوافق.
- وبلغ المتوسط الحسابي لمعيار العدل والمساواة (4.21) وبدرجة استجابة أوافق بشدة.
- ولمعيار إدارة الأزمات بمتوسط حسابي قدره (4.16) وبدرجة استجابة أوافق.
- ولمعايير الحوكمة بشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.15) وبدرجة استجابة أوافق.

ترى الباحثة ان النتائج التي تم الوصول اليها هي نتائج جيدة، حيث يلاحظ ان البنوك الفلسطينية تلتزم بشكل كبير بالقواعد الفضلى لحوكمة الشركات، وهو امر هام لمواكبة التطور العالمي فيما يخص الحوكمة واساليب الادارة الرشيدة، ليس في البنوك فقط، وانما في كافة المؤسسات الخاصة بفلسطين.

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الفصل من الدراسة مناقشة الفرضيات التي تختبر مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وللتأكد من صدق هذه الفرضيات استخدمت الباحثة اختبار (ت) (One Sample t-test) لعينة واحدة لمعرفة مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

1. فحص الفرضية الأولى

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة الإفصاح الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة الإفصاح الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (14) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح حيث كانت النسبة المئوية (81%) وبمتوسط حسابي قدره (4.05) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

2. فحص الفرضية الثانية

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة المساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة المساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (15) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة حيث كانت النسبة المئوية (82%) وبمتوسط حسابي قدره (4.09) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

3. فحص الفرضية الثالثة

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة المسؤولية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة المسؤولية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (16) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية حيث كانت النسبة المئوية (83%) وبمتوسط حسابي قدره (4.14) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

4. فحص الفرضية الرابعة

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة الشفافية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى

الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة الشفافية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالية توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (17) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية حيث كانت النسبة المئوية (84%) وبمتوسط حسابي قدره (4.17) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

5. فحص الفرضية الخامسة

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة العدل والمساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة العدل والمساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالية توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (18) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة العدل والمساواة حيث كانت النسبة المئوية (84%) وبمتوسط حسابي قدره (4.21) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

6. فحص الفرضية السادسة

والتي تنص على: لا تلتزم البنوك بقاعدة إدارة الأزمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-test) لاستخراج قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجات الحرية وقيم (ت) وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وللحكم على دلالة متوسطات استجابات أفراد العينة على الفقرات فقد اعتمدت الطالبة المقياس التالي: (تلتزم البنوك بقاعدة إدارة الأزمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية) إذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60% (أو متوسط حسابي يزيد عن 3) وهذا يعتبر مستوى افتراضي مقبول (وهو المقياس الافتراضي المتبع في مثل هذه الاختبارات)، والجدول التالية توضح نتائج هذا الاختبار.

يتضح من خلال الجدول (19) الموجود في قائمة الملاحق (ملحق أ)، أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة إدارة الأزمات حيث كانت النسبة المئوية (83%) وبمتوسط حسابي قدره (4.16) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها

تناولت هذه الدراسة مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ،
ونتطرق في هذا الفصل لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة،
وعرض أهم التوصيات التي خرجت بها .

مناقشة نتائج أسئلة الدراسة

مناقشة نتائج السؤال الأول

ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ؟

يشير الجدول (7) إلى أن التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح قد أتى بمتوسط حسابي (4.13)
وانحراف معياري (0.53) وهذا يدل على مستوى مرتفع في عملية الإفصاح من قبل البنوك الفلسطينية.

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة لعدة أمور

حيث يعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية ضروريا لكافة الأطراف
المستخدمة للقوائم المالية، لذلك يولي مدققو الحسابات هذا الأمر أهمية بالغة لدى إعداد تقريرهم السنوي
وذلك لتمكين مستخدمي هذه القوائم من الوصول إلى المؤشرات المالية السليمة التي تحقق لهم الوقوف
على حقيقة أداء البنوك الفلسطينية، وتعتبر سياسة الإفصاح من أهم السياسات التي يجب أن يأخذها بعين
الاعتبار النظام المحاسبي في البنوك ، لان مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات كثيرة
لتحقيق أهدافهم المختلفة من هذه القوائم المالية " مما يساعد كلا من المساهمين والمودعين في اتخاذ
قرارات مناسبة بشأن أموالهم (معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين،
وعليه يتم الإفصاح عن المعلومات الضرورية في القوائم المالية المنشورة وهذا يكون في صالح

أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بشكل سليم" (معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين

وعليه يمكن إيجاز فوائد الإفصاح من قبل البنوك الفلسطينية من خلال النقاط التالية (الداعور، 2013):

1. التأكد من التزامات البنوك بالضوابط والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد.
2. الحصول على تقارير من الجهات الأخرى التي قامت بفحوص مماثلة في فروع البنوك غير الفلسطينية، والتي تكون خاضعة لإشراف ورقابة البنوك المركزية في البلد الأم.
3. فحص الأصول والتركيز على القروض ومدى إمكانية تحصيلها.
4. فحص أي بادرة للفساد الإداري أو الوظيفي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الداعور، 2013)، وأيضاً اتفقت النتائج مع دراسة (العرايزة ، 2009)، ودراسة (Rathish, 2017)

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني

ما مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة؟

يشير الجدول (8) إلى أن التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة قد أتى بمتوسط حسابي (4.09) وانحراف معياري (0.59) وهذا يدل على مستوى مرتفع في تطبيق معيار المساءلة في البنوك الفلسطينية.

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة للأسباب التالية:

تراعي البنوك الفلسطينية الالتزام بقواعد الحوكمة المذكورة في مدونة قواعد حوكمة البنوك في فلسطين، إذ تسعى هذه البنوك بشكل دائم لمراعاة العدالة والنزاهة والشفافية والإفصاح عن الأمور

المالية وغير المالية بشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضعية المصرف ومستوى أدائه، إضافة إلى مراعاة المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراعاة الفصل بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات لكافة الموظفين في المصرف.

وعليه يمكن إيجاز أهمية المساءلة في العمليات المصرفية فيما يلي:

1. الحرص على تحقيق العدالة في معاملة الجهات كافة ذات العلاقة، مثل المساهمين، المودعين، موظفي المصرف، السلطات الرقابية.
2. تعزيز المساءلة في القطاع المالي وتمثل ذلك من خلال إنشاء معايير موضوعية لقواعد سلوك الإدارة العليا ومدراء البنوك الفلسطينية.
3. مساءلة الموظفين والمسؤولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه دون سند قانوني.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

دراسة (ابو عواد والكبيجي، 2014) بعنوان "اثر الحوكمة المؤسسية في الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية"، ودراسة دراسة (بو قريط، 2015)، بعنوان "مدى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية"، كما تتفق ودراسة دراسة (العزايزة، 2009) بعنوان "مدى تطبيق البنوك الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين".

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث

ما مدى تطبيق معيار المسؤولية في البنوك الفلسطينية؟

يشير الجدول (9) إلى أن تطبيق معيار المسؤولية في البنوك الفلسطينية قد أتى بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.51) وهذا يدل على مستوى مرتفع في تطبيق معيار المسؤولية في البنوك الفلسطينية.

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة للأسباب التالية:

تعد البنوك أحد المحور الرئيسية في الهيكل الاقتصادي للدولة، وعليها الكثير من حيث أنها تواجه تحدياً كبيراً يتمثل بممارستها لنشاطاتها في بيئة متنامية وسريعة التغير اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، لهذا أصبح دورها لا ينحصر على ما تزاوله من أعمال تقليدية بل تعدى ذلك لممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية لحد معين من المسؤولية لإبداء اهتمام متزايد تجاه المشاكل الاجتماعية. فلم يعد الهدف الرئيسي للبنوك تعظيم الأرباح، بل تعدى ذلك إلى الالتزام بالمساهمة في حل مشاكل المجتمع مما أدى بالباحثين إلى ضرورة تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك. وتمثل المسؤولية إحدى صور الحياة المجتمعية فهي وسيلة للتقدم وأداة ربط بين مؤسسات المجتمع وواجباتها تجاه المجتمع للمشاركة في تعزيز بعض القيم (توزيع الثروة، ومكافحة الفقر، ونشر العدالة الاجتماعية) وقيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية يضمن مساهمة الجميع في المساهمة في سد احتياجات المجتمع الحياتية والمعيشية الضرورية وخلق طاقة تنموية ذات طابع خيري، وأصبحت قيمة الفرد في مجتمعه تقاس بمدى تحمله للمسؤولية المجتمعية اتجاه نفسه واتجاه الآخرين، إن البنوك كأحد هذه المؤسسات تسخر مسؤوليتها المجتمعية في عدة مجالات للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع.

وبذلك تتضح أهمية تطبيق مبدأ المسؤولية في البنوك الفلسطينية من عدة جوانب متمثلة فيما يلي:

1. تحسين وتعزيز صورة المصرف في المجتمع.

2. نوعية الحياة بشكل عام ستكون أفضل نتيجة الالتزام بالمسؤولية من قبل البنوك.
 3. اعتماد درجة نمو الأعمال داخل المصرف على مستوى مسؤوليتها.
 4. مساعدة في الحد لقيام الجهات الرسمية بفرض الأنظمة والقوانين التي تنعكس عليها بتكلفة إضافية.
 5. تحقيق فائدة للعاملين لديهم وللمجتمع الذي تعمل به.
- وتتفق هذه النتيجة مع جميع الدراسات السابقة مثل دراسة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (داعور و عابد) 2013، كما تتفق ودراسة (قبالي) 2018، وأيضاً اتفقت النتائج مع دراسة (العزايزة) 2009، ودراسة (Rathish, 2017)، ودراسة دراسة (بوقريط) 2015، بعنوان "مدى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقاً لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة نتائج السؤال الرابع

ما مدى تطبيق معيار الشفافية في البنوك الفلسطينية؟

يشير الجدول (10) إلى أن تطبيق معيار الشفافية في البنوك الفلسطينية قد أتى بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.56) وهذا يدل على مستوى مرتفع في تطبيق معيار الشفافية في البنوك الفلسطينية..

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة للأسباب التالية:

إذ تعتبر الشفافية من المهام الأساسية التي تقع على عاتق إدارة المصرف، وتشكل جزءاً مهماً من مسؤولياتها، وبالتالي عليها أن تكون مسؤولة عن شفافية المعلومات وصحتها وتوافرها في الأوقات المناسبة للمهتمين والمساهمين ، وللجهات التي تعمل في مجال تقييم المعلومات ومخاطرها، وهي أساس الممارسات المثلى في مجال العمل المصرفي، جوهر إدارة المخاطر في المصرف توفير

المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب، وفي البنوك يجب أن تكون طريقة عمل المصرف شفافة وواضحة بحيث يستطيع أي مهتم ببيانات المصرف سواء كان مساهم أو مودع أو متعامل أن يقتنع أن المصرف يعمل وفق مبدأ الشفافية من جهة ويحقق الربحية من جهة أخرى مع تضمين ذلك بالبعد الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي، مما يستلزم جهد أكبر من المصرف في مجال تطبيق معايير الحوكمة لتحقيق الشفافية بسبب وجود البعد الأخلاقي والبعد الاجتماعي والبعد التنافسي في جوهر القواعد التي تحكم عمل البنوك. كما أن وجود رقابة شفافة على البنوك هو الشرط الضروري والكافي للحفاظ على قطاع مصرفي قوي وسليم وآمن وشفاف وذلك لاعتبارات موضوعية تتعلق بالبيئة الخارجية وذاتية تتعلق ببيئة عمل المصرف .

وعليه تتجلى أهمية تطبيق مبدأ الشفافية في عمل البنوك الفلسطينية في بعض النقاط وهي:

1. توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة.
2. قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة.
3. مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة.
4. تطبيق الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دراسة (2019) Ravivathani بعنوان: تأثير حوكمة الشركات على أداء المؤسسات المالية المدرجة في سيرلانكا، ودراسة (pekha and Husam, 2018) بعنوان: تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (CG) على أداء الشركات (FP) في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة نتائج السؤال الخامس

ما مدى تطبيق معيار العدل والمساواة في البنوك الفلسطينية؟

يشير الجدول (11) إلى أن تطبيق معيار العدل والمساواة في البنوك الفلسطينية قد أتى بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على مستوى مرتفع في تطبيق مبدأ العدل والمساواة في البنوك الفلسطينية.

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة للأسباب التالية:

إن معايير حوكمة البنوك تتركز بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين التفويض والوكالة في الإدارة، وقد تم مراعاة عدة معايير عند إعداد قواعد حوكمة الشركات، أهمها: العدالة والمساواة في معاملة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر.

وعليه فإن أهمية تطبيق مبدأ العدل والمساواة في عمل البنوك الفلسطينية تتمثل في:

1. نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخالصة وأفية عن التقرير السنوي وتقرير مدققي الحسابات قبل انعقاد الهيئة العامة بوقت كافٍ.
2. وضع الإجراءات التي تكفل حقوق المودعين والمستثمرين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح.
3. اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق الأطراف ذوي المصلحة.
4. تعيين مدقق حسابات خارجي سنوياً يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لمتطلبات سلطة النقد

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ودراسة (Rathish, 2017) بعنوان: تأثير القانون المالي على حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة في ماليزيا، ودراسة (الداعور) 2013 بعنوان "مدى التزام البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، وأيضاً تتفق مع دراسة دراسة (قبايلي) 2018 بعنوان "دور الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة نتائج السؤال السادس

ما مدى تطبيق معيار إدارة الأزمات في البنوك الفلسطينية؟

يشير الجدول (12) إلى أن تطبيق معيار إدارة الأزمات في البنوك الفلسطينية قد أتى بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.60) وهذا يدل على مستوى مرتفع في تطبيق معيار إدارة الأزمات.

وفسرت الباحثة هذه النتائج المرتفعة للأسباب التالية:

إن مواجهة الأزمة تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة، وفي فلسطين تحديداً شهد القطاع المصرفي الفلسطيني عبر السنوات العشر الماضية عدداً من الأزمات التي عصفت ببعض البنوك، أدت إلى التصفية أو الاندماج القسري مع الآخرين، إلى أن تأثير الأزمة الأخيرة المالية العالمية كانت العنف حيث عصفت بكبرى بنوك العالم، وكون البنوك الفلسطينية جزءاً من الاقتصاد الفلسطيني، وكان لا بد أن تقوم البنوك بالالتزام بقاعدة الحوكمة حتى تستطيع إدارة الأزمات بشكل فعال من خلال :

1. إجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لإدارة الأزمات بالشكل الأمثل.
2. التعامل مع مخاطر العمليات المصرفية ومخاطر التشغيل ومخاطر المعاملات المصرفية ومخاطر

السوق والتحوط لها.

3. إيجاد لجنة لإدارة الأزمات يتكون أعضاؤها من المجلس والإدارة التنفيذية والمستشارين.

4. الالتزام بقاعدة لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة الأزمات.

5. متابعة المصرف مسؤولياته نحو رسم سياسية التعامل معه الأزمات الإستراتيجية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ابو عواد والكبيجي) 2014 بعنوان "اثر الحوكمة المؤسسية في الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية" ودراسة (بوقريط) 2015، بعنوان "مدى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية"، وأيضاً دراسة (الغرايزة) 2009 بعنوان "مدى تطبيق البنوك الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين".

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

مناقشة فرضيات الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا تلتزم البنوك بقاعدة الإفصاح الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

تشير نتائج الجدول (14) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح حيث كانت النسبة المئوية (81%) وبمتوسط حسابي قدره (4.05) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

وترى الباحثة ان السبب في ذلك إلى أهمية الإفصاح في العمليات المصرفية من الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي بعامة وللمصرف بخاصة، فضلا على تحديد مسؤوليات الإدارة. والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة المؤسسية وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا. كما تضمن عملية الإفصاح فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي. وضرورة توفير مبدأ الإفصاح عن جميع أعمال أنشطة المصرف والإدارة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا تلتزم البنوك بقاعدة المساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

تشير نتائج الجدول (15) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة المساواة حيث كانت النسبة المئوية (82%) وبمتوسط حسابي قدره (4.09) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

وهذا يعني من وجهة نظر الباحثة أنه كلما كان هناك التزام من قبل البنوك بتطبيق مبدأ المساواة داخل المصرف كلما كان هناك التزام أقوى بقاعدة الحوكمة داخل البنوك الفلسطينية ، وهنا لا بد لنا من أن نذكر بضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط درجة الأداء بنظام للجزء الذي يكافئ المجد ويعاقب الإهمال، من خلال النظام الداخلي للمنشأة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا تلتزم البنوك بقاعدة المسؤولية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

تشير نتائج الجدول (16) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية حيث كانت النسبة المئوية (83%) وبمتوسط حسابي قدره (4.14) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

وترى الباحثة أن السبب بخروج هذه النتائج كون البنوك الفلسطينية تلتزم بتطبيق معيار المسؤولية في ظل معايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، وعليه فإن هناك خطوفا عريضة يجب العمل عليها لكي تتحدد مهام ومسئوليات مجلس الإدارة ومن أهمها العمل وفق للمعلومات الدقيقة والوقت المناسب، والمعاملة المتكافئة مع المساهمين كل حسب فئته، وأن يتصف بالشفافية في كل أعماله بما في ذلك ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا تلتزم البنوك بقاعدة الشفافية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

تشير نتائج الجدول (17) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية حيث كانت النسبة المئوية (84%) وبمتوسط حسابي قدره (4.17) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

وترى الباحثة السبب بخروج هذه النتيجة كون البنوك الفلسطينية تتسم في تعاملها بالشفافية مع الجميع، كما أن الصدق والأمانة والدقة والشمولية للمعلومات المقدمة لأعمال المصرف، بالنسبة للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال المصرف التي لهم مصلحة معها، للتعرف على مدى أمانة وثقة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم وحماية حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالمنشأة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا تلتزم البنوك بقاعدة العدل والمساواة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

تشير نتائج الجدول (18) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة العدل والمساواة حيث كانت النسبة المئوية (84%) وبمتوسط حسابي قدره (4.21) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض.

ترى الباحثة أن السبب بخروج هذه النتيجة كون البنوك الفلسطينية تعمل على تطبيق مبدأ العدل والمساواة في التعامل مع الجميع وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواد أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

لا تلتزم البنوك بقاعدة إدارة الأزمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية تشير نتائج الجدول (19) إلى أنه تلتزم البنوك الفلسطينية بقاعدة إدارة الأزمات حيث كانت النسبة المئوية (83%) وبمتوسط حسابي قدره (4.16) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المفروض. ترى الباحثة أن السبب بخروج هذه النتيجة كون البنوك الفلسطينية لديها خطط واضحة في إدارة الأزمات الطارئة أو المفاجئة أو تلك الأزمات التي تحدث للعالم اجمع وتتأثر دولة فلسطين بها، إذ قد تظهر الأزمة كنتيجة لغياب السياسة أو الخطط أو عدم الرشد في اتخاذ القرارات أو لأسباب أخرى عديدة قد تخرج عن سيطرة الإدارة، ويجب أن يتوافر في كل شركة دائرة لإدارة المخاطر قبل وأثناء وبعد حدوثها وتسمى بمسميات عدة مثل دائرة المخاطر والأزمات، مركز إدارة المخاطر.

التوصيات

1. الدعوة للعمل على إلزام البنوك بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول آلية تطبيق الحوكمة في المصرف.
2. تقديم الدعم والمساندة للبنوك الفلسطينية لرفع مستوى ممارسة الحوكمة والانتقال من الوفاء بالمتطلبات الإلزامية للحوكمة إلى تطبيق الإرشادات الإضافية.
3. بذل المزيد من الجهد لضمان التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك الفلسطينية.
4. العمل على تطوير نموذج فعال لقياس الحوكمة المؤسسية في مختلف المستويات في فلسطين.
5. العمل من قبل البنوك الفلسطينية على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في البنوك بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين.
6. العمل على تعزيز مبدأ المساءلة ومبدأ الإفصاح والشفافية في البنوك.
7. التأكيد على اختيار أصحاب الكفاءة ومن يتمتعون بخبرات كبيرة كأعضاء في مجلس الإدارة.

المراجع العلمية

المراجع العربية

1. أبو حمام، ماجد اسماعيل(2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. ابو صالح واحمد، بلال ومحمد (2007)، مناهج الاحصاء الحديثة، جامعة اليرموك، الاردن.
3. ابو عواد و الكبيجي، شاكرو عبد الرحمن (2014) ، اثر الحوكمة المؤسسية في الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية، بحث منشور، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
4. ابو قريط، ايمان (2014) ، " مدى تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية دراسة حالة عينة من الوكالات المصرفية بأب البواقي " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية وعلوم التيسير ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي .
5. بركة، كامل يوسف(2012) "دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات" الجامعة الاسلامية، غزة.
6. الجيعان، خالد (2004)، حوكمة الشركات الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
7. الحافي، ثائر(2015) مدى الالتزام بالدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين وأثر ذلك على أدائها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

8. الخرابشة، سامي محمد(2013) **حوكمة الشركات المساهمة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى،**
كتاب منشور، الجامعة الاردنية، عمان.
9. خضرة، صديقي (2013) **المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات،** جامعة بشار، بحث
منشور، الجزائر.
10. الداعور، عابد (2013) " **مدى التزام البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة،**
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية (2013)، المجلد
15، العدد 1، غزة .
11. دراوشة، هاني زياد أحمد(2014)، **معايير الحوكمة في اطار الحوكمة لعام 2004 ومدى التزام**
الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح
الوطنية، نابلس، فلسطين.
12. درويش، زكي (2018)، **مناهج البحث العلمي المتقدم،** جامعة المنصورة، مصر.
13. **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين - سلطة النقد الفلسطينية الصادر**
2014
14. **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين ،** سلطة النقد الفلسطينية 2009 .
15. سليمان، محمد مصطفى(2008)، **حوكمة الشركات،** الدار الجامعية الأولى، الاسكندرية.
16. شاکر، فؤاد(2005)، **الحكم الجيد في البنوك والمؤسسات المالية العربية حسب القواعد**
العالمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار
من أجل التنمية.

17. شريقي، سائد (2009)، **حوكمة الشركات العائلية في جنوب فلسطين**، رسالة ماستر منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
18. الشاورة، فيصل (2009)، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية**، مجلد رقم 25 ، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق.
19. الشيخ، محمد (2012)، **القواعد الفضلى في حوكمة الشركات " دراسة على البنوك الاردنية"**، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
20. العزايزة ممدوح (2009) " **مدى تطبيق البنوك الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة البنوك في فلسطين** " ، كلية التجارة – قسم الاقتصاد ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة.
21. غادر، حنان (2012)، **دور الحوكمة في زيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية المساهمة العامة المحدودة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
22. قباجة وحامد والشقاقي، امين ومحمد واشرف (2008)، **تعزيز الحوكمة في الشركات الفلسطينية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية "ماس".
23. قبايلي نادية (2018) " **دور الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي .
24. اللجنة الوطنية للحوكمة (2009)، **مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين**.
25. مركز ابو ظبي للحوكمة، **اساسيات الحوكمة**، تقرير منشور بتاريخ 2012/7/8.

المراجع الأجنبية

1. Antunion, Christelle , Dah, Harakeh (2021), Excessive managerial entrenchment, corporate governance and firm performance, Lebanese American University (LAU), PUBLISHED THESIS, Available online 21 January 2021, Beirut, Lebanon.
2. Bhatt, Rathish.(2017), "Corporate governance and firm performance in Malaysia",corporate governance, , PUBLISHED THESIS ,vol.17 No,pp.896-912,puplication date 2 October 2017, University Utara Malaysia, Sintok, Malaysia.
3. Danoshana, S, Ravivathani ,T.(2019), the impact of the corporate governance on firm performance , university of Jaffna, PUBLISHED THESIS ,online puplished on 2 march 2019, Sri lanka.
4. Fabrice, H, Alexander M, 2008, governance and quality guideline Higher Education, OECD
5. Pilla ,pekha ,Almalkawi Husam.(2018), the relationship between corporate governance and firm performance, Emirates Aviation University, PUBLISHED THESIS ,April 2018 avalible online 12 July 2017,United Arab Emirates (UAE).

المواقع الالكترونية

1. www.pma.ps

الملاحق

ملحق (أ) الجداول

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار العدل والمساواة

رقم الأسئلة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة النئوية	درجة الإجابة
1. 1	تُنشر الميزانية وتُحسب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية عن التقرير السنوي وتقرير مدققي الحسابات قبل انعقاد الهيئة العامة بوقت كافٍ	4.3023	.75431	86%	أوافق بشدة
2. 3	يلزم المصرف بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق المودعين والمستثمرين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح	4.1938	.91400	84%	أوافق
3. 4	المصرف ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق الأطراف ذوي المصلحة يحرص المصرف على تعيين مدقق حسابات	4.1783	.91149	84%	أوافق
4. 2	خارجي سنوياً يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لمتطلبات سلطة النقد	4.1680	.83026	83%	أوافق
	معيار العدل والمساواة	4.2106	.63539	84%	أوافق بشدة

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في مجال معيار إدارة الأزمات

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة الإجابة
1. 5	يلتزم المصرف بإجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لإدارة الأزمات بالشكل الأمثل	4.2687	.76526	85%	أوافق بشدة
2. 4	تقوم لجنة إدارة الأزمات بالتعامل مع مخاطر العمليات المصرفية ومخاطر التشغيل ومخاطر المعاملات المصرفية ومخاطر السوق والتحوط لها	4.2222	.89745	84%	أوافق بشدة
3. 1	توجد لجنة لإدارة الأزمات يتكون أعضاؤها من المجلس والإدارة التنفيذية والمستشارين	4.1680	.84265	83%	أوافق
4. 2	يلتزم المصرف بقاعدة لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة الأزمات	4.1085	.92943	82%	أوافق
5. 3	يتابع المصرف مسؤولياته نحو رسم سياسية التعامل مع الأزمات الإستراتيجية	4.0646	.94043	81%	أوافق
	معيير إدارة الأزمات	4.1664	.60328	83%	أوافق

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في معايير الحوكمة

رقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية الإيجابية	درجة الإجابة
1	معيير الإفصاح	4.1322	.53055	83%	أوافق
2	معيير المساعلة	4.0951	.59710	82%	أوافق
3	معيير المسؤولية	4.1457	.57175	83%	أوافق
4	معيير الشفافية	4.1798	.56925	84%	أوافق
5	معيير العدل والمساواة	4.2106	.63539	84%	أوافق بشدة
6	معيير إدارة الأزمات	4.1664	.60328	83%	أوافق
	معايير الحوكمة	4.1550	.42739	83%	أوافق

جدول (14)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الإفصاح
(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.2972	86%	.77997	386	32.717	.000*
2	387	4.2429	85%	.77721	386	31.459	.000*
3	387	4.1731	83%	.80381	386	28.711	.000*
4	387	4.0181	80%	.92023	386	21.764	.000*
5	387	4.0103	80%	.89899	386	22.109	.000*
معايير الإفصاح	387	4.0517	81%	.83164	386	24.877	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

جدول (15)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المساءلة
(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.1783	84%	.78307	368	.78307	.000*
2	387	4.0956	82%	.80068	368	.80068	.000*
3	387	3.9922	80%	.91189	368	.91189	.000*
4	387	4.0930	82%	.91143	368	.91143	.000*
5	387	4.1163	82%	.90732	368	.90732	.000*
معايير المساءلة	387	4.0951	82%	.59710	368	.59710	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

جدول (16)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة المسؤولية
(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.1111	82%	.87009	386	25.122	.000*
2	387	4.1860	84%	.74215	386	31.439	.000*
3	387	4.0827	82%	.83224	386	25.592	.000*
4	387	4.2119	84%	.82170	386	29.014	.000*
5	387	4.1370	83%	.82031	386	27.266	.000*
معايير المسؤولية	387	4.1457	83%	.57175	386	39.422	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

جدول (17)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية
(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.1421	83%	.83818	386	26.806	.000*
2	387	4.2067	84%	.78103	386	30.394	.000*
3	387	4.1214	82%	.88055	386	25.054	.000*
4	387	4.1680	83%	.85486	386	26.877	.000*
5	387	4.2636	85%	.75686	386	32.843	.000*
معايير المسؤولية	387	4.1798	84%	.56925	386	40.773	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

جدول (18)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الشفافية
(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.3023	86%	.75431	386	33.964	.000*
2	387	4.1680	83%	.83026	386	27.674	.000*
3	387	4.1938	84%	.91400	386	25.694	.000*
4	387	4.1783	84%	.91149	386	25.431	.000*
معايير العدل والمساواة	387	4.2106	84%	.63539	386	37.481	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

جدول (19)

نتائج اختبار (ت) (*One Sample t-test*) لعينة واحدة لمدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة إدارة الأزمات

(قيمة المقياس 3)

رقم الفقرة	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة
1	387	4.1680	83%	.84265	386	27.267	.000*
2	387	4.1085	82%	.92943	386	23.463	.000*
3	387	4.0646	81%	.94043	386	22.270	.000*
4	387	4.2222	84%	.89745	386	26.791	.000*
5	387	4.2687	85%	.76526	386	32.615	.000*
معايير إدارة الأزمات	387	4.1664	83%	.60328	386	38.035	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

ملحق (ب) التحليل الإحصائي

خصائص عينة الدراسة (متغيرات الدراسة المستقلة)

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	226	58.4	58.4	58.4
Valid أنثى	161	41.6	41.6	100.0
Total	387	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بكالوريوس	109	28.2	28.2	28.2
Valid ماجستير	206	53.2	53.2	81.4
دكتوراه	72	18.6	18.6	100.0
Total	387	100.0	100.0	

عدد سنوات الخدمة في العمل المصرفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	102	26.4	26.4	26.4
Valid من 5-10 سنوات	218	56.3	56.3	82.7
أكثر من 10 سنوات	67	17.3	17.3	100.0
Total	387	100.0	100.0	

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 25 سنة	116	30.0	30.0	30.0
Valid من 25-36 سنة	168	43.4	43.4	73.4
36-45 سنة	103	26.6	26.6	100.0
Total	387	100.0	100.0	

التخصص الأكاديمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
إدارة أعمال	72	18.6	18.6	18.6
اقتصاد	60	15.5	15.5	34.1
علوم مالية ومصرفية	48	12.4	12.4	46.5
محاسبة	117	30.2	30.2	76.7
أخرى	90	23.3	23.3	100.0
Total	387	100.0	100.0	

عدد الدورات التدريبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 دورات	87	22.5	22.5	22.5
من 5-10 دورات	99	25.6	25.6	48.1
أكثر من 10 دورات	201	51.9	51.9	100.0
Total	387	100.0	100.0	

وصف أسئلة الدراسة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:

1. المحور الأول : معيار الإفصاح

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1A	387	2.00	5.00	4.2972	.77997
Q2A	387	2.00	5.00	4.2429	.77721
Q3A	387	1.00	5.00	4.1731	.80381
Q4A	387	1.00	5.00	4.0181	.92023
Q5A	387	2.00	5.00	4.0103	.89899
Q6A	387	2.00	5.00	4.0517	.83164
معيار الإفصاح	387	2.67	5.00	4.1322	.53055
Valid N (listwise)	387				

2. المحور الثاني: معيار المساءلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1B	387	1.00	5.00	4.1783	.78307
Q2B	387	2.00	5.00	4.0956	.80068
Q3B	387	1.00	5.00	3.9922	.91189
Q4B	387	1.00	5.00	4.0930	.91143
Q5B	387	1.00	5.00	4.1163	.90732
معيار المساءلة	387	2.20	5.00	4.0951	.59710
Valid N (listwise)	387				

3. المحور الثالث: الوعي معيار المسؤولية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1C	387	1.00	5.00	4.1111	.87009
Q2C	387	2.00	5.00	4.1860	.74215
Q3C	387	1.00	5.00	4.0827	.83224
Q4C	387	1.00	5.00	4.2119	.82170
Q5C	387	2.00	5.00	4.1370	.82031
معيار المسؤولية	387	2.20	5.00	4.1457	.57175
Valid N (listwise)	387				

4. المحور الرابع : معيار الشفافية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1D	387	1.00	5.00	4.1421	.83818
Q2D	387	2.00	5.00	4.2067	.78103
Q3D	387	1.00	5.00	4.1214	.88055
Q4D	387	2.00	5.00	4.1680	.85486
Q5D	387	2.00	5.00	4.2636	.75686
معيار الشفافية	387	2.40	5.00	4.1798	.56925
Valid N (listwise)	387				

5. المحور الخامس: معيار العدل والمساواة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1E	387	2.00	5.00	4.3023	.75431
Q2E	387	1.00	5.00	4.1680	.83026
Q3E	387	1.00	5.00	4.1938	.91400
Q4E	387	1.00	5.00	4.1783	.91149
معيار العدل والمساواة	387	2.00	5.00	4.2106	.63539
Valid N (listwise)	387				

6. المحور السادس: معيار إدارة الأزمات

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1F	387	1.00	5.00	4.1680	.84265
Q2F	387	2.00	5.00	4.1085	.92943
Q3F	387	1.00	5.00	4.0646	.94043
Q4F	387	1.00	5.00	4.2222	.89745
Q5F	387	2.00	5.00	4.2687	.76526
معيار إدارة الأزمات	387	2.40	5.00	4.1664	.60328
Valid N (listwise)	387				

المجال الكلي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معيار الإفصاح	387	2.67	5.00	4.1322	.53055
معيار المساءلة	387	2.20	5.00	4.0951	.59710
معيار المسؤولية	387	2.20	5.00	4.1457	.57175
معيار الشفافية	387	2.40	5.00	4.1798	.56925
معيار العدل والمساواة	387	2.00	5.00	4.2106	.63539
معيار إدارة الأزمات	387	2.40	5.00	4.1664	.60328
معايير الحوكمة	387	3.07	5.00	4.1550	.42739
Valid N (listwise)	387				

فحص الفرضيات

فحص الفرضية الأولى والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة الإفصاح الصادرة عن سلطة النقد

الفاستينية)

نتائج اختبار (One Sample t-test) للعينة الواحدة لمدى التزام البنوك بقاعدة الإفصاح الصادرة عن

سلطة النقد

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1A	387	4.2972	.77997	.03965
Q2A	387	4.2429	.77721	.03951
Q3A	387	4.1731	.80381	.04086
Q4A	387	4.0181	.92023	.04678
Q5A	387	4.0103	.89899	.04570
Q6A	387	4.0517	.83164	.04227
معيار الإفصاح	387	4.1322	.53055	.02697

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1A	32.717	386	.000	1.29716
Q2A	31.459	386	.000	1.24289
Q3A	28.711	386	.000	1.17313
Q4A	21.764	386	.000	1.01809
Q5A	22.109	386	.000	1.01034
Q6A	24.877	386	.000	1.05168
معيار الإفصاح	41.982	386	.000	1.13221

فحص الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة المساءلة الصادرة عن سلطة النقد

الفاستينية)

نتائج اختبار (One Sample t-test) للعينه الواحدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1B	387	4.1783	.78307	.03981
Q2B	387	4.0956	.80068	.04070
Q3B	387	3.9922	.91189	.04635
Q4B	387	4.0930	.91143	.04633
Q5B	387	4.1163	.90732	.04612
معيار المساءلة	387	4.0951	.59710	.03035

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1B	29.601	386	.000	1.17829
Q2B	26.918	386	.000	1.09561
Q3B	21.406	386	.000	.99225
Q4B	23.592	386	.000	1.09302
Q5B	24.203	386	.000	1.11628
معيار المساءلة	36.079	386	.000	1.09509

فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة المسؤولية الصادرة عن سلطة النقد

الفاستينية)

نتائج اختبار (One Sample t-test) للعينه الواحدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1C	387	4.1111	.87009	.04423
Q2C	387	4.1860	.74215	.03773
Q3C	387	4.0827	.83224	.04231
Q4C	387	4.2119	.82170	.04177
Q5C	387	4.1370	.82031	.04170
معيار المسؤولية	387	4.1457	.57175	.02906

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1C	25.122	386	.000	1.11111
Q2C	31.439	386	.000	1.18605
Q3C	25.592	386	.000	1.08269
Q4C	29.014	386	.000	1.21189
Q5C	27.266	386	.000	1.13695
معيان المسؤولية	39.422	386	.000	1.14574

فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة الشفافية الصادرة عن سلطة النقد

الفالسطينية)

نتائج اختبار (One Sample t-test) للعينة الواحدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1D	387	4.1421	.83818	.04261
Q2D	387	4.2067	.78103	.03970
Q3D	387	4.1214	.88055	.04476
Q4D	387	4.1680	.85486	.04345
Q5D	387	4.2636	.75686	.03847
معيان الشفافية	387	4.1798	.56925	.02894

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1D	26.806	386	.000	1.14212
Q2D	30.394	386	.000	1.20672
Q3D	25.054	386	.000	1.12145
Q4D	26.877	386	.000	1.16796
Q5D	32.843	386	.000	1.26357
معيان الشفافية	40.773	386	.000	1.17984

فحص الفرضية الخامسة والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة العدل والمساواة الصادرة عن سلطة

النقد الفلسطينية)

نتائج اختبار (One Sample t-test) للعينة الواحدة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1E	387	4.3023	.75431	.03834
Q2E	387	4.1680	.83026	.04220
Q3E	387	4.1938	.91400	.04646
Q4E	387	4.1783	.91149	.04633
معيار العدل والمساواة	387	4.2106	.63539	.03230

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1E	33.964	386	.000	1.30233
Q2E	27.674	386	.000	1.16796
Q3E	25.694	386	.000	1.19380
Q4E	25.431	386	.000	1.17829
معيار العدل والمساواة	37.481	386	.000	1.21059

فحص الفرضية السادسة والتي تنص على: (لا تلتزم البنوك بقاعدة إدارة الأزمات الصادرة عن سلطة

النقد الفلسطينية)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1F	387	4.1680	.84265	.04283
Q2F	387	4.1085	.92943	.04725
Q3F	387	4.0646	.94043	.04780
Q4F	387	4.2222	.89745	.04562
Q5F	387	4.2687	.76526	.03890
معيار إدارة الأزمات	387	4.1664	.60328	.03067

One-Sample Test

	Test Value = 3			
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference
Q1F	27.267	386	.000	1.16796
Q2F	23.463	386	.000	1.10853
Q3F	22.270	386	.000	1.06460
Q4F	26.791	386	.000	1.22222
Q5F	32.615	386	.000	1.26873
معيار إدارة الأزمات	38.035	386	.000	1.16641

ثبات أداة الدراسة

.1

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.702	6

.2

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.726	5

.3

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.738	5

.4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.725	5

.5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.730	4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.721	5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	387	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		387	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.899	30

.1

Correlations

		معيار الإفصاح
	Pearson Correlation	.553
Q1A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.626
Q2A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.639
Q3A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.742
Q4A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.688
Q5A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.542
Q6A	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

.2

Correlations

		معيار المساءلة
	Pearson Correlation	.539
Q1B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.608
Q2B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.829
Q3B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.736
Q4B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.716
Q5B	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

Correlations

		معيار المسؤولية
	Pearson Correlation	.710
Q1C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.634
Q2C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.810
Q3C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.698
Q4C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.637
Q5C	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

Correlations

		معيار الشفافية
	Pearson Correlation	.658
Q1D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.733
Q2D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.743
Q3D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.672
Q4D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.645
Q5D	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

.5

Correlations

		معيّار العدل والمساواة
	Pearson Correlation	.652
Q1E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.749
Q2E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.844
Q3E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.720
Q4E	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

.6

Correlations

		معيّار إدارة الأزمات
	Pearson Correlation	.675
Q1F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.683
Q2F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.789
Q3F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.635
Q4F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387
	Pearson Correlation	.655
Q5F	Sig. (2-tailed)	.000
	N	387

ملحق (ج) الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

الموضوع : استبيان

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها " مدى التزام البنوك الفلسطينية بقاعدة الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية من جامعة النجاح الوطنية.. ولتحقيق أغراض الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبانة متعمدة على ما جاء في أدبيات الأبحاث ، والدراسات السابقة، لذا يرجى التكرم بالإجابة عنها، علماً بأن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بموضوعية وأمانة وسريّة تامة.

شاكراً لكم حُسن تعاونكم

الباحثة خلود البدارنة

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (X) في المكان الذي ينطبق عليك:

1. الجنس:

() ذكر () أنثى

2. المؤهل العلمي:

() بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه

3. عدد سنوات الخدمة في العمل المصرفي:

() أقل من خمس سنوات () من 5-10 سنة () أكثر من 10 سنوات

4. العمر:

() أقل من 25 سنة () من 26-35 سنة

() 36-45 سنة () أكبر من 46 سنة

5. التخصص الأكاديمي:

() إدارة أعمال () اقتصاد () محاسبة

() علوم مالية ومصرفية () أخرى

6. عدد الدورات التدريبية

() أقل من خمس سنوات () من 5-10 سنة () أكثر من 10 سنوات

ثانياً: فقرات أداة الدراسة، الرجاء وضع إشارة (X) في المستوى الذي تراه مناسباً لقناعتك الشخصية

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: معيار الإفصاح						
1.	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.					
2.	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.					
3.	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.					
4.	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي					
5.	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.					
6.	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
المجال الثاني: معيار المساءلة						
1.	تم استحداث وظيفة مراقب امتثال وفقاً للتعليمات المقررة في سلطة النقد					
2.	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش					
3.	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة					
4.	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقاً لمتطلبات الإفصاح والشفافية وتعليمات سلطة النقد					
5.	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
المجال الثالث: معيار المسؤولية						
1.	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية.					
2.	تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة المرعية إلى حد كبير بقاعدة حوكمة البنوك وقواعدها.					
3.	لدي البنوك آليات أو قوانين تسمح بمعاينة أعضاء مجلس الإدارة العليا إذا ثبت خطأهم في العمل					
4.	يمتلك المصرف آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها					
5.	التزام البنوك بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية					
المجال الرابع: معيار الشفافية						
1.	يحرص المصرف على أن تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.					
2.	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة الأطراف ذات العلاقة.					
3.	تقوم الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية					
4.	تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة					
5.	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكافة معقولة.					

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
المجال الخامس: معيار العدل والمساواة						
1.	تُتشر الميزانية وتُحسب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية عن التقرير السنوي وتقرير مدققي الحسابات قبل انعقاد الهيئة العامة بوقت كافٍ					
2.	يحرص المصرف على تعيين مدقق حسابات خارجي سنوياً يتم اختياره من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وفقاً لمتطلبات سلطة النقد					
3.	يلزم المصرف بوضع الإجراءات التي تكفل حقوق المودعين والمستثمرين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح					
4.	المصرف ملتزم باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أي خرق لحقوق الأطراف ذوي المصلحة					
المجال السادس: معيار إدارة الأزمات						
1.	توجد لجنة لإدارة الأزمات يتكون أعضاؤها من المجلس والإدارة التنفيذية والمستشارين					
2.	يلتزم المصرف بقاعدة لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة الأزمات					
3.	يتابع المصرف مسؤولياته نحو رسم سياسية التعامل معه الأزمات الإستراتيجية					
4.	تقوم لجنة إدارة الأزمات بالتعامل مع مخاطر العمليات المصرفية ومخاطر التشغيل ومخاطر المعاملات المصرفية ومخاطر السوق والتحوط لها					
5.	يلتزم المصرف بإجراء تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لإدارة الأزمات بالشكل الأمثل					

"شكراً لحسن تعاونكم"

ملحق (د) أسماء المقياسمين

الرقم	اسم المقياسم	جهة العمل
1	أ. أريج عوض	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري - طولكرم - كلية الاقتصاد
2	د. منتصر حمدان	محاضر في جامعة القدس المفتوحة - محاسبة - فرع جنين - كلية الاقتصاد
3	د. محمد عادل شراقة	محاضر جامعة النجاح الوطنية - نابلس - كلية القانون



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE EXTENT TO PALESTINIAN BANKS ADHERE
TO THE GOVERNANCE STANDARDS ISSUED BY
THE PALESTINIAN MONETARY AUTHORITY**

**By
Kholud Omar Badarneh**

**Supervisors
Dr. Sameh Atout
Dr. Muhammad Sharaga**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2022

THE EXTENT TO PALESTINIAN BANKS ADHERE TO THE GOVERNANCE STANDARDS ISSUED BY THE PALESTINIAN MONETARY AUTHORITY

By
Kholud Omar Badarneh
Supervisor
Dr. Sameh Atout
Dr. Muhammad Sharaga

Abstract

This study aimed to diagnose the extent to which Palestinian banks adhere to the standards of governance issued by the Palestinian Monetary Authority. The descriptive approach to the study, in order to fit the nature of the study, and the researcher prepared a questionnaire and distributed (400) copies of it to workers in Palestinian banks in the northern West Bank governorates, which are (Nablus, Salfit, Tubas, Jenin, Qalqilya, Tulkarm), and after collecting the valid questionnaires. For statistical analysis, which numbered (387), and analyzed using the SPSS program, and the researcher concluded that the Palestinian banks in the northern West Bank apply the principles of governance in a large way, and these results were interpreted in the fifth chapter. The annual appendix is a separate appendix that deals with the mechanism for applying corporate governance in the bank, and providing support and assistance to Palestinian banks to raise the level of corporate governance and move from fulfilling the mandatory requirements of corporate governance to implementing corporate governance requirements. for additional instructions.

Keywords: Governance Standards; Palestinian Banks; Palestinian Monetary Authority.